التأسيس للبحث العلمي
في مجال التربية الإسلامية
الأستاذ الدكتور/ سعيد إسماعيل علي "نموذجا"

إعداد
أ.د/ عبد القوي عبد الغني محمد
أستاذ التربية الإسلامية
كلية التربية – جامعة الأزهـر بالقاهرة
وعضو لجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة

التأسيس للبحث العلمي في مجال التربية الإسلامية
الأستاذ الدكتور/ سعيد إسماعيل علي "نموذجا"

مقدمة:

التربية الإسلامية كعلم ميدان قديم وجد منذ ظهور الإسلام وبعثة خير الأنام (صلى الله عليه وسلم) وتحددت ملامحه العامة في مصدريه الأساسيين القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

أما التربية الإسلامية كمجال من مجالات الدراسة التربوية المعاصرة فهو ميدان جديد، بدأ يشق طريقه ضمن مجالات البحث التربوي منذ سبعينات القرن الماضي، ويرجع ذلك لعدة أسباب سياسية واقتصادية وعلمية، فأما السبب السياسي: فهو أن السبعينات قد شهدت بداية ما عُرف بالصحوة الإسلامية، وهذه الصحوة كانت في الغالب انعكاساً لسماح القيادة السياسية في مصر للتيار الإسلامي بالعمل لمحاربة التيارات الأخرى التي كانت موجودة، وخاصة التيار الشيوعي[١]، وقد امتد صدى هذه الصحوة إلى البحث والكتابة في كل المجالات الإسلامية، وبالطبع من بينها التربية الإسلامية التي بدأت تشهد اجتهادات متعددة، حتى من بين أولئك الذين لم يكونوا يتبنون التوجه الإسلامي في البحث والتأليف التربوي، سواء من علماء الدين الغير مؤهلين تربوياً أو من علماء التربية الغير مؤهلين دينياً[٢].

أما السبب الاقتصادي: فهو أن السبعينات من القرن الماضي ـ لاسيما بعد حرب أكتوبر ـ قد شهدت تدفق عائدات النفط (البترول) على دول الخليج العربي، وخاصة الدول التي تتبنى التوجه الإسلامي في التربية ـ حتى ولو كان ظاهرياً ـ مما دفع بعض التربويين إلى الانخراط في مجال التربية الإسلامية باعتباره سوقاً رابحة للعمل أو الحصول على إعارة، بغض النظر عن نوعية ودرجة تأهيلهم السابق، وبغض النظر عن أن هذا المجال لم يكن من مجالات اهتمامهم من قبل، الأمر الذي أفرز العديد من الكتابات التربوية الإسلامية من العاملين في كليات التربية والمعلمين في هذه الدول النفطية والذين انطلقت

---

(١) سعيد إسماعيل علي: التربية الإسلامية في العصر الحاضر، العدد(١٧٠) من سلسلة دراسات إسلامية، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٩، ص١٣٨.

(٢) عبد الغني عبود وحسن عبد العال: التربية الإسلامية وتحديات العصر، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٠، ص ٥، ٦.

كتاباتهم من مجرد المسايرة، بل والمتاجرة أحياناً، وشكل الأمر صورة من صور الخطورة على التربية الإسلامية لابد من مواجهته[٣].

وأما السبب العلمي للاتجاه إلى مجال التربية الإسلامية: فهو أنه جاء كرد فعل للتيار التغريبي العلماني الذي تجاهل التربية الإسلامية واتجه إلى الدراسات والبحوث الغربية في مرحلة من مراحل فتنة العقل التربوي العربي بكل ما هو غربي، وقلة ثقته بكل ما هو عربي أو إسلامي[٤].

ومن الأسباب العلمية للاتجاه إلى مجال التربية الإسلامية أيضاً: أن جامعة الأزهر قد شهدت في أوائل السبعينات إنشاء كلية للتربية، وكان من بين الأقسام العلمية لهذه الكلية قسم خاص بالتربية الإسلامية[٥]، وكان هذا حدثاً علمياً فريداً، فلأول مرة تشهد كليات التربية في مصر، بل والعالم العربي والإسلامي مثل هذا القسم الذي يتولى تدريس مقررات في التربية الإسلامية لمرحلة الإجازة العالية وطلبة الدبلوم العامة والخاصة، وينتج أعمالاً علمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في مجال التربية الإسلامية.

كل هذه الأسباب أدت إلى بروز اتجاه في البحث التربوي المعاصر يعرف بالاتجاه التربوي الإسلامي، غير أن هذا الاتجاه الوليد كان في حاجة ماسة إلى تأسيس علمي من الناحية المنهجية، حتى يستطيع أن يقدم دراسات علمية رصينة كغيره من بقية الأنساق المعرفية الأخرى في مجال التربية.

---

(٣) سعيد إسماعيل علي: الفكر التربوي الإسلامي وتحديات المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٦، ص ٥، ٦.

(٤) عبد الرحمن النقيب: بحوث في التربية الإسلامية، الكتاب الأول من سلسلة آفاق البحث في التربية الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٣، ص١٣.

(٥) على الرغم من أن القانون (١٠٣) لسنة ١٩٦١، قد نص في مادته الرابعة والثلاثين على إنشاء كلية التربية ضمن الكليات المستحدثة بجامعة الأزهر، إلا أن الدراسة بهذه الكلية لم تبدأ إلا في العام الجامعي ٧٠ / ١٩٧١. انظر في ذلك:

. القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١، القاهرة، المطابع الأميرية، ١٩٩٩، ص ١٢، ١٣.

. اللائحة الداخلية لكليات التربية جامعة الأزهر، ١٩٧٤، ص ١، ٢.

. دليل كلية التربية جامعة الأزهر، ٨١ / ١٩٨٢، ص ٣، ٤.

. مشروع اللائحة الداخلية لكلية التربية جامعة الأزهر والمطبقة من العام الجامعي ١٩٨٨ / ١٩٨٩، ص ٣، ٤.

ويعد الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل علي في مقدمة المؤسسين للبحث العلمي في مجال التربية الإسلامية كنسق علمي تربوي معاصر، حيث تواكبت كتاباته في هذا المجال مع بدايات هذا الاتجاه في مجال البحث التربوي، وإن كانت الأسباب التي دفعته لهذا المجال أسباب علمية بحتة، فعندما أنشئت كلية التربية جامعة الأزهر عام ١٩٧١م شهدت مصر لأول مرة كلية تربوية تحتوي أقسامها التربوية على قسم للتربية الإسلامية، ويتضمن برنامجها مقرراً باسم التربية الإسلامية، وطلب عميد الكلية في ذلك الوقت الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم كاظم من الدكتور سعيد أن يشرف على القسم ويتولى تدريس هذا المقرر في مرحلة الدراسات العليا (الدبلوم العام/ الدبلوم الخاص) فَقَبِلَ الدكتور سعيد المهمة، وهنا بدأت مرحلة التفكير في هذا المجال ومحاولة التأسيس له بحيث يكون الهدف هو إقامة (بناء علمي) في التربية الإسلامية له فلسفته وله منهجه وأسلوبه[٦].

وقد اشتمل تأسيس الدكتور سعيد للبحث العلمي في مجال التربية الإسلامية على جوانب عديدة، بداية من المفهوم، ومروراً بتحديد المصادر والمنهج، وانتهاءً بتحديد مجالات الدراسة والبحث في التربية الإسلامية، على اعتبار أن المجال كان جديداً، ويحتاج إلى تحديد الأطر العامة للبحث فيه، كمجال حيوي وبكر.

وسوف تقتصر الإشارة هنا إلى مجالين فقط من المجالات التي اعتنى بها الدكتور سعيد عند تأسيسه للمنهجية العلمية في مجال التربية الإسلامية، وهما مجال المصادر ومجال المنهج، على اعتبار أن هذين المجالين يمثلان توجهاً جديداً للبحث في مجال التربية الإسلامية حاول الدكتور سعيد أن يؤسس له وهو التوجه الفقهي أو بمعنى أوسع التوجه الأصولي، حيث تولدت لديه قناعة بعد قراءات في علم (أصول الفقه) بضرورة أن نسلك طريق علماء الأصول ونحن نبني تربية إسلامية، فكانت البداية بإنجاز دراستين، إحداهما بعنوان (مصادر التربية الإسلامية)، والثانية بعنوان (مشكلة المنهج في دراسة التربية الإسلامية)، وتطورت الفكرة حتى أصبحت فيما بعد موسوعة بعنوان (أصول الفقه التربوي الإسلامي).

وسوف نحاول فيما يلي أن نلقي الضوء على جهوده في هذين المجالين:

أولاً: مجال المصادر:

لاشك أن المشكلة الأولى التي واجهت الباحثين في مجال التربية الإسلامية عند بداية البحث في هذا المجال كنسق من الأنساق التربوية المعاصرة كانت مشكلة المصادر التي يعتمد عليها الباحث عند الكتابة في الموضوعات التربوية من المنظور الإسلامي،

(٦) سعيد إسماعيل علي: الفكر التربوي الإسلامي وتحديات المستقبل، مرجع سابق، ص ٧ – ٨.

وترددت محاولات الباحثين ما بين الاعتماد على كتابات العلماء والمفكرين المسلمين على اختلاف مدارسهم الفكرية واتجاهاتهم العلمية، وما بين كتب التاريخ والحضارة الإسلامية.

ومن ثم كانت المحاولة الأولى التي ولج بها الدكتور سعيد إسماعيل حقل البحث العلمي في مجال التربية الإسلامية تدور حول محاولة تحديد المصادر أو الأصول العلمية للبحث في التربية الإسلامية، وخرجت هذه المحاولة في دراسته الأولى التي صدرت بعنوان (مصادر التربية الإسلامية) ونشرت في الكتاب السنوي للتربية وعلم النفس عام ١٩٧٣م، وحاول أن ينسج فيها على منهاج أصول الفقه، حيث ذهب إلى أن المصادر أو الأصول التي نستقي منها الشريعة الإسلامية هي نفسها المصادر أو الأصول التي نعتمد عليها في دراسة التربية الإسلامية.

واعتماداً على ما ورد في كتب الأصول حدد هذه المصادر في ستة مصادر، وهي القرآن الكريم، والسنة النبوية، وأقوال الصحابة، والمصالح الاجتماعية، والقيم والعادات الاجتماعية، والمفكرون الإسلاميون.

واستعان في الحديث عن هذه المصادر وبيان حجيتها التربوية بكتب علوم القرآن، وكتب علوم السنة، وكتب الفقه، وكتب أصول الفقه، هذا إضافة إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

وفيما يلي خلاصة لحديثه عن هذه المصادر[٧]، وبيان الحجية التربوية لكل مصدر، وتقديم أمثلة وشواهد تثبت حجية المصدر تربوياً.

١. كتاب الله (القرآن):

بدأ الحديث عن المصادر بالقرآن الكريم على اعتبار أنه يمثل المصدر الأول والأساسي من المصادر التي نستمد منها التربية الإسلامية، فتناول تعريفه ومسمياته ونزوله وخصائصه ومحتوياته وأساليبه.

ثم بين كيف يمثل القرآن مصدراً تربوياً من خلال بعض الجوانب التي تجعل القرآن يتصدر مصادر التربية، وهي مجرد نماذج وأمثلة لأن استقصاء حجية القرآن التربوية يحتاج إلى بحث مطول، وعمل بحثي خاص قائم بذاته، ومن الجوانب التي تثبت حجية القرآن التربوية: احترامه عقل الإنسان على أساس أنه الأداة التي بها يفهم ويتأمل ويفكر ويتعلم وأنه المعول عليه في أمر العقيدة والتبعة والتكليف، توجيه الاهتمام إلى الجوانب العملية التي تتعلق بالواقع وحل مشكلات الناس، عدم معاندة الفطرة البشرية بل

(٧) سعيد إسماعيل علي: مصادر التربية الإسلامية، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد الأول، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣م، ص ١٦٧ – ٢٢٥.

الاستجابة لحاجات الإنسان الأولية التي تتطابق مع مقتضى الفطرة، مراعاة الحاجات الاجتماعية وتغير أحوال الناس وظروفهم زمانياً ومكانياً، هذا إلى جانب الاستخدام التربوي للقصص القرآني في إيضاح مبدأ أو الدعوة إلى فكرة أو النهي عن منكر.

هذه بعض الشواهد التي تثبت حجية القرآن التربوية، وحتى يستفيد الباحث من القرآن كمصدر للتربية الإسلامية لا بد من مراعاة ما يلي:

- أن يكون ماهراً في قراءة القرآن وفهمه وكيفية الاستنباط منه.
- ألا يهمل النظر في السنة لأنها تبيان للقرآن، ولا يستغني عنها الباحث في فهمه والاستنباط منه.
- معرفة أسباب النزول، لأنها قرائن تعين على الفهم.
- معرفة عادات العرب في أقوالها ومجاري أحوالها في عصر التنزيل، فإن ذلك مما يعين على فهم القرآن.

٢. السنة:

وقد تناولها بعد القرآن الكريم مباشرة على أساس أنها تمثل المصدر الثاني من مصادر التربية الإسلامية، وشمل الحديث عن السنة معناها والفرق بينها وبين الحديث، وأقسامها من حيث صدورها عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من قولية وفعلية وتقريرية، وكذلك أقسامها بحسب طريقة روايتها ونقلها من أحاديث متواترة وآحاد.

ثم انتقل إلى بيان مكانة السنة التربوية، وذلك من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تأمر بطاعة النبي (صلى الله عليه وسلم) واتباعه ومحبته والاقتداء به لأنه يمثل الأخلاق القرآنية في ذروتها وسنامها، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ۓ ڭ ڭ ڭ﴾ (سورة التغابن، آية: ١٢)، وقوله تعالى: ﴿ٹ ٹ ٹ ٹ ۀ ۀ ہ ہ﴾ (سورة الحشرة، آية: ٧)، وقوله تعالى ﴿ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ﴾ سورة آل عمران، آية: ٣١).

أما الأحاديث النبوية الشريفة فقد أورد منها بعض الشواهد التي توضح حجية السنة التربوية، واستخلص منها المبادئ التربوية التالية:

- أهمية التعليم في رفع شأن المجتمع وأن يحتل أهل العلم منزلة كبيرة لأنهم القدوة.
- طلبة العلم أنواع، ففيهم من يتعلم ويعلم ليفيد الناس، ومنهم من يتعلم ويحجب علمه عن غيره، ومنهم من يصم أذنه مطلقاً عن حقائق العلم.

- إذا كان التعليم مهمة أساسية فمن الضروري أن يراعي المعلم البعد عما يمكن أن يسبب الملل والسأم لدى المتعلمين.
- من شروط التعلم ألا يركن المتعلم إلى الأمور التي يشعر فيها بالشك.
- إذا كان للتعليم فضل وقيمة كبيرة فإن أولى الناس به أهل بيت الفرد منا وخاصة المرأة.

٣. أقوال الصحابة:

وقد اعتد بها كمصدر من مصادر التربية الإسلامية بعد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من منطلقين، منطلق عقلي، ومنطلق نقلي، وصدَّر حديثه بالمنطلق العقلي قائلاً "لو تأملنا في كثير من النظريات والفلسفات والعقائد والمذاهب، فسوف نجد أنه إذا كان لصاحب النظرية أو غيرها الرأي الأول بالنسبة لكل ما يتعلق بها، فقد جرت العادة – ويجري بذلك المنطق أيضاً – أن أقرب الزملاء والتلاميذ المباشرين لصاحب النظرية يكونون مصدراً رئيسياً يعتمد عليه عند الحديث عن النظرية أو المذهب، والنبي محمد عليه السلام الذي أرسله الله سبحانه وتعالى بعقيدة الإسلام، كان له عدد من الصحابة الذين تلقوا الدعوة على يديه وتحملوا معه مشقة نشرها ومارسوا أمامه ما تدعو إليه، وكان الرسول (صلى الله عليه وسلم) معهم فترة لا بأس بها يرشدهم ويصحح لهم ويقودهم فيما يقولون ويسلكون، فمن الطبيعي والأمر هكذا أن ندخل أقوال الصحابة وأعمالهم مصدراً للتربية الإسلامية".

أما المنطلق النقلي في الاعتداد بحجية أقوال الصحابة كمصدر من مصادر التربية الإسلامية فقد استند بالطبع على آيات قرآنية وأحاديث نبوية، فمن القرآن قوله تعالى: ↓ ﴿ ♦♌❑↗◻❑☞❀♐✂♍❑→◑♉♉◔○○◻♐✂◆❑
♦✕⇦❷♂➶◔◲♑←☺◹◻♐✂⌘♊♌✎
♦✕⇦♌♎♟♐✂◆❑♉❻♐✹◔☼☞❀♐✂◆❑
⑥♋❷▪❻◻♐♊◔✹○⇧○♉✉♉♐➔♎❑↖➔♦⌨❑♐✂
🡐○◸☪♦↖☎✂❑→♋◆❻◆❑◪♗◸♐✹♦↖✦♐✂
❽❷⇧➶♦♐▭💣◔❑☪◲♉◪♗🡐●○▭ ❿⑨♦↖❑🕮◆❑
♦✕⇦♌♐✂◔◲⌘↖❷◔◲♑◸☼☞❀♐✂♐◲♑♦☞◹♦❑✎
◲⌨♌◻◔♦❶🗐✂✲⑨♦📠❑🕮♐✂◘❸♌▫
✂↖⊗◪♌→◲➔◹◻♐✂↖ᘐ◪❑☒▩◹◻♐✂ (سورة التوبة، آية ١٠٠)، وقوله تعالى: ↓ ③♦✹◔❑◻⑨❀♐✂♟♐✂☎✂❑→◑✹♐✂☎✂❑↖☪♦✎✂◆↗
♟♐✂☎✂❑→◑✹♐✂☎✂❑↖☪♦✎✂◆↗
❑◆❑↗📠◆♦✎☎✂❑🡐✲❑↗◻♐✂◲◪♦✎☎✂❑🡐✲❑↗📠◆❑ (سورة التوبة، آية: ١١٩) والصادقون هم أصحاب محمد (صلى الله عليه وسلم) كما قال ابن عباس.

ومن السنة النبوية المطهرة حديث العِرْبَاض بن سارية، والذي يقول فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ ..) رواه الترمذي.

ورغم ما أورده من أدلة عقلية ونقلية تبين حجية أقوال الصحابة كمصدر من مصادر التربية الإسلامية إلا أنه رأى أن القول بعدم حجية أقوال الصحابة – كما ذهب إلى ذلك الإمام الغزالي والإمام الشوكاني – فيه بعض الحق، لا سيما في حالة القول بأن رأي الصحابة حجة مطلقاً، وخاصة إذا كان قولاً صادراً عن رأي الصحابي واجتهاده فيما يدرك بالعقل والاجتهاد وكان موضع خلاف بين الصحابة، ومعنى هذا أن القول بحجية أقوال الصحابة تربوياً لا يعني الالتزام به دون قيد أو شرط، وخير ما يعبر عن هذا قول أبي حنيفة: إذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسوله أخذت بقول من شئت من الصحابة وتركت قول من شئت ولا أخرج عن قولهم.

٤. المصالح الاجتماعية:

وهي ما يطلق عليه الفقهاء (المصالح المرسلة) والتي تعني جلب المنفعة ودفع المضرة من خلال المحافظة على مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة، وهي حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال، وهي ما يسمى بالمصالح المعتبرة، وهناك نوع آخر من المصالح شهد الدين بإلغائه، كالمبالغة في التدين بالرهبانية، وهناك نوع ثالث لم يقم دليل شرعي معين يدل على اعتباره أو إلغائه، مثل الحكم بمعاقبة كل ولي أمر لا يرسل من يتولى أمره من الأبناء الذين وصلوا إلى سن الإلزام إلى المدرسة.

والإسلام يدعو إلى الأخذ بالمصلحة الاجتماعية كمصدر للتربية الإسلامية على اعتبار أن المصالح الاجتماعية مما يتفق مع حكمة الإسلام، ذلك أنه ما جاء إلا لتحقيق مصالح الناس ودفع المفاسد والمضار عنهم، ولا تتحقق هذه الحكمة بالوقوف عند المصالح التي نص عليها صراحة على اعتبارها بخصوصها وعدم تجاوزها إلى غيرها مما سكت عنه، لأن مصالح الناس ليس لها حد تقف عنده، بل هي تتطور وتتجدد بتوالي الزمان وتختلف باختلاف المكان، والاقتصار على ما نص على اعتباره يؤدي إلى إهدار كثير من مصالح الناس وإلحاق الضرر بهم وإيقاعهم في العنت والمشقة، ومن هنا وجب اعتبار المصالح الحادثة التي سكت الدين عنها ما دام أنه لم يلغها.

ولكن ينبغي ألا نتجاوز في الاستناد على المصالح حدود ما قرره الله سبحانه وتعالى، وذلك بمراعاة أن تكون هذه المصلحة من المصالح العامة، وأن تكون مصلحة قطعية أو راجحة، فلا يعمل بها إذا عارضتها مصلحة عامة أرجح منها أو مساوية لها.

وهناك من الشواهد والبراهين التي لا تدع مجالاً إلا لمعاند أو مكابر، أن الإسلام يُنزل مصالح الناس منزلة رفيعة، ويوجب علينا أن نضعها في الاعتبار في الأحكام التي نصدرها وفي تربية أبنائنا خاصة، ومن هذه الشواهد:

- ورود آيات وأحاديث متعددة تفيد أن الدين ما جاء إلا لمصلحة المجتمع.
- جواز تغير الأحكام تبعاً لتغير المصلحة، لأن مصالح الناس تتبدل وتتطور تبعاً لتطور الزمان والمكان، وإذا كان هذا صحيحاً في الأحكام الشرعية فهو لا يقل عن ذلك صحة بالنسبة لما يتعلق بتربية الناس.
- جرى السلف من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومن جاء بعدهم على مراعاة مصالح الناس من غير قياس على حوادث سابقة فيما لا يحصى من المسائل، كاستخلاف أبي بكر لعمر، ومحاربة مانعي الزكاة، وإسقاط سهم المؤلفة قلوبهم من الصدقات، وإسقاط حد السارق عام المجاعة، وجمع القرآن... وغيرها.

٥. القيم والعادات الاجتماعية:

وتتبين أهمية القيم والعادات – أو ما يمكن تسميته بالتراث الاجتماعي – كمصدر تربوي إذا وضعنا في اعتبارنا أهمية المجتمع بالنسبة للفرد، وخاصة فيما يسميه علماء الاجتماع (التنشئة الاجتماعية) وما يطلق عليه التربويون عملية التربية والتعليم.

والقيم والعادات الاجتماعية هي الممارسات التي تتكرر في أي أمة حتى تصبح عادة أو عرفاً، وتشتمل على أقسام كثيرة مما تواضع الناس عليه من عادات وعرف ومحرمات، وسنن وتقاليد وآداب لياقة وشعائر وطقوس ومراسم وممارسات وموضات وبدع وتقاليع ... وغيرها.

والعرف هو أول مصدر للقانون عرفته البشرية، واعترف به القانون المصري المدني، حيث نص على أنه (إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف).

أما مدى حجية العرف كمصدر للتربية الإسلامية فيتأسس على منزلته كمصدر للشريعة الإسلامية، فقد اعتد به الحنفية والمالكية أخذاً من بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تؤكد أهمية العرف وقيمته ومعرفة عادات الناس ومراعاة أحوال الزمان والمكان في توجيه الفتاوى والأحكام حتى يتحقق هدف الشريعة الإسلامية المبنية على التخفيف والتيسير ودفع المشقة والضرر بالناس.

وإذا كان العرف يؤخذ به كمصدر للشريعة الإسلامية فمن باب أولى أن نأخذ به كمصدر للتربية الإسلامية، لأن الشريعة هي الأصل، والتربية فرع عنها.

٦. المفكرون المسلمون:

ويتأسس هذا المصدر على اعتبار أن الفكر العربي الإسلامي شهد عدداً من الفلاسفة الذين أسهموا بجهود تتفاوت في قيمتها التربوية، فبحكم التقاليد الثقافية كان الفيلسوف يمتد بفكره عبر مجالات متعددة، ومنها التربية بطبيعة الحال، وهكذا رأينا فلاسفة تركوا لنا بالفعل آثاراً تربوية، وهناك فلاسفة قد لا يكونون قد تكلموا في التربية بطريقة مباشرة، ولكن الكثير من آرائهم ونظراتهم يمكن الاستعانة بها في إكمال صورة فلسفة التربية الإسلامية، خاصة ونحن نعلم أن الفلسفة دائماً ما تؤدي بالنسبة للتربية نفس الدور الذي يؤديه العقل بالنسبة للإنسان.

وتتعدد المجالات الفلسفية الإسلامية التي ينبغي الاستعانة بها كمصدر للتربية الإسلامية، فهناك أصحاب الفلسفة البحتة كالكندي والفارابي وابن سينا ... وغيرهم، وهناك المتكلمون كالمعتزلة والأشاعرة، وهناك أصحاب التصوف، وهناك المجتهدون الأوائل من رجال الفقه كالإمام مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن حنبل... وغير ذلك من علماء ومفكري الإسلام الذين يشكلون مدارس فكرية واتجاهات علمية متعددة.

وبعد عرض الدكتور سعيد لهذه المصادر حسب رؤيته ومسمياته وترتيبه لها عقَّب بقوله: "تلك هي المصادر التي نعتقد وجوب الاعتماد عليها في بناء تربية إسلامية، وهي بطبيعة الحال (أي المصادر) في حاجة إلى المزيد من البحث والدراسة، لاستجلاء جوانبها وإرساء دعائمها".

ومن هنا كان اهتمام الدكتور سعيد في محاولات تالية بأن يتوسع في دراسة هذه المصادر، وقد واتته الفرصة في عام ١٩٧٥م حينما كان معاراً في كلية التربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة، حيث عهد إليه بتدريس مقرر باسم (أصول التربية الإسلامية)، فكانت الدراسة السابقة (مصادر التربية الإسلامية) هي النواة الأساسية لإصدار كتابه الأول في هذا المجال مع تغيير المصادر بالأصول، ليكون الكتاب بعنوان (أصول التربية الإسلامية) تأسياً بأصول الفقه.

ودارت فصول هذا الكتاب حول القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأقوال الصحابة، والثقافة، والمصالح الاجتماعية، والفكر الإسلامي، على اعتبار أن كل أصل من

هذه الأصول يشكل مصدراً من المصادر التي تستمد منها التربية الإسلامية مقوماتها واتجاهاتها المتعددة[٨].

تعقيب:

بالرغم من أن هذه الدراسة (مصادر التربية الإسلامية) التي تحولت إلى كتاب أصول التربية الإسلامية كانت باكورة النتاج العلمي للدكتور سعيد في مجال التربية الإسلامية، وكانت المحاولة الأولى للتأسيس العلمي لهذا المجال، والتي تلاها هذا العطاء الضخم في هذا الميدان العلمي الواعد، فإن عرض هذه المصادر والأصول في الدراسة ثم بعد ذلك في الكتاب برزت فيه الرؤية الخاصة بالدكتور سعيد في كيفية الاستفادة من هذه المصادر أو الأصول في مجال التربية الإسلامية وليس بصفة حَرْفِيَّة كما هي في أصول الفقه، ولذلك برز فيها ما يلي:

١) عدم الإشارة إلى الأساس العلمي الذي تم بناءً عليه ترتيب هذه المصادر أو الأصول، لأن ترتيب هذه الأصول يختلف من مذهب فقهي إلى آخر، فإذا كانت أصول الفقه تتمثل في القرآن، والسنة، والإجماع، وإجماع أهل المدينة، وأقوال الصحابة، والقياس، واستصحاب الحال، وفتوى الصحابي، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع، وشرع من قبلنا، والعرف، والاستحسان... فإن كل مذهب من المذاهب الفقهية يقدم ويؤخر من هذه الأصول بعد القرآن والسنة حسب منهجه في الاستدلال[٩].

٢) أن هذه المصادر منها ما هو أصلي ومنها ما هو ثانوي، وبتعبير أصول الفقه منها ماهو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه، فالأصلي منها أو المتفق عليه هو القرآن والسنة، أما بقية المصادر فمختلف فيها في الاستدلال حسب رؤية المذاهب.

وقد تدارك الدكتور سعيد ذلك في اجتهاداته التالية فقسم هذه الأصول إلى قسمين، القسم الأول اقتصر فيه على المصادر الأصلية أو المتفق عليها (القرآن الكريم، السنة النبوية المطهرة)، على اعتبار أنهما النبعان الأساسيان للتربية الإسلامية، وذلك في

---

(٨) سعيد إسماعيل علي: أصول التربية الإسلامية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٦م.

(٩) انظر:

- عبد الكريم زيدان: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٨٢م، ص ١٥٨ – ١٥٩
- عبد الله بن عبد المحسن التركي: أصول مذهب الإمام أحمد، دراسة أصولية مقارنة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٠م، ص ٣١، ٧٠، ١٠٣، ٤٢٩، ٦١٤، ٦١٥.

كتاب مستقل عام ١٩٩٢م تحت عنوان (الأصول الإسلامية للتربية)[١٠] أما القسم الثاني فتناول فيه المصادر الثانوية أو المختلف فيها[١١]، ثم في محاولة ثالثة أفرد لكل مصدر من المصدرين الأساسيين كتاباً مستقلاً، فكان كتابيه (القرآن الكريم رؤية تربوية)[١٢] ، و(السنة النبوية رؤية تربوية)[١٣] .

٣) اعتبار الفكر الإسلامي (اجتهادات المفكرين والفلاسفة المسلمين) الأصل السادس من أصول التربية الإسلامية في حين أنه لم يرد مطلقًا كأصل من أصول الفقه أو التشريع الإسلامي، وهذا وإن كان وارداً كنوع من التوسع في المصادر الثانوية للتربية الإسلامية، إلا أنه يؤكد عدم الاتباع الحرفي لأصول الفقه في مجال التربية الإسلامية.

٤) تسمية المصدر الرابع باسم (المصالح الاجتماعية) مع أنه معروف في أصول الفقه باسم (المصالح المرسلة)، وإطلاق اسم القيم والعادات الاجتماعية أو الثقافة على ما هو معروف في أصول الفقه باسم (العرف)، وهذه المسميات وإن كانت متوافقة في المعنى إلا أنها تبرز الرؤية الخاصة لمجال التخصص وهو التربية الإسلامية.

ثانياً: مجال المنهج:

لا شك أن المشكلة الثانية التي واجهت البحث العلمي المعاصر في مجال التربية الإسلامية كانت تتصل بالمنهج الذي ينبغي أن يستخدم في دراسة الموضوعات والقضايا التربوية من المنظور الإسلامي، فكانت الأسئلة التي تتردد باستمرار: هل الباحث في مجال التربية الإسلامية يستخدم نفس المناهج العلمية المستخدمة في المجالات التربوية الأخرى (التاريخي – الوصفي – التجريبي) أم أن هناك مناهج أخرى يمكن أن تستخدم؟ وفي حالة الاعتماد على المناهج البحثية المتداولة، هل تستخدم كما هي أم تحتاج إلى إعادة صياغة من أجل إضفاء المنهجية الإسلامية عليها؟ أما في حالة ما إذا كان هناك مناهج خاصة فما هي هذه المناهج؟ ومن أين نقتبسها؟ وكيف نستخدمها في دراسة موضوعات التربية الإسلامية؟

كل هذه الأسئلة كانت تحتاج إلى إجابة بكتابات منهجية مُؤَسِّسَة للبحث العلمي في مجال التربية الإسلامية، ومن هنا كانت الدراسة الثانية للدكتور سعيد إسماعيل في مجال التربية الإسلامية تدور حول قضية المنهج، وعنونها بالعنوان الذي يعبر عنها فعلاً

(١٠) سعيد إسماعيل علي: الأصول الإسلامية للتربية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٢م.

(١١) سعيد إسماعيل علي: أصول التربية الإسلامية، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩٣م.

(١٢) سعيد إسماعيل علي: القرآن الكريم، رؤية تربوية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠م.

(١٣) سعيد إسماعيل علي: السنة النبوية رؤية تربوية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م.

وهو (مشكلة المنهج في دراسة التربية الإسلامية) ونشرت في الكتاب السنوي للتربية وعلم النفس عام ١٩٧٤م.

وقد استبعد الدكتور سعيد في هذه الدراسة إمكانية تلمس المنهج الذي يمكن أن نعتمد عليه في دراسة التربية الإسلامية في واقع كتابات الفلاسفة المسلمين المتشبعين بالطريقة اليونانية، واقتنع بفكرة الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي بدأ يشير في الأربعينيات من القرن الماضي إلى منهج جديد استطاع المسلمون أن يظهروا من خلاله قدراً لا بأس به من الإبداع والابتكار ...، وهو ما يظهر بوضوح في دراسة علم الكلام وعلم أصول الفقه(١٤).

والمنهج الذي أشار إليه الشيخ مصطفى عبد الرازق واختاره الدكتور سعيد ليكون منهجاً لدراسة التربية الإسلامية هو (المنهج الفقهي)، وهذا المنهج الذي ينبغي أن يسير عليه الباحث في دراسة التربية الإسلامية يعتمد على القرآن فالسنة فالإجماع والقياس فالعرف ومصالح الناس كمصادر ينبغي أن تستمد منها الآراء والأحكام(١٥).

وعرض الدكتور سعيد مثالاً تطبيقياً لكيفية استخدام المنهج الفقهي في دراسة التربية الإسلامية، وهو تطبيق القابسي للمنهج الفقهي في رسالته المعروفة بالرسالة المفصلة، والتي قام بتحقيقها ودراستها الدكتور أحمد فؤاد الأهواني في رسالته للدكتوراه من كلية الآداب، ثم طبعها بعد ذلك في كتاب بعنوان (التربية في الإسلام أو التعليم في رأي القابسي)(١٦) .

وكان الدكتور الأهواني قد قدم نقداً لمنهج الفقهاء الذي اتبعه القابسي، وبالأخص منهج أصحاب الحديث الذين يلتمسون الآثار ويكرهون الابتداع، الأمر الذي يؤدي إلى التقييد ويمنع حرية الرأي وكثيراً ما ينتهي إلى الجمود، لأن المجتمع يتطور بمرور الزمن وتتغير عقليته وتختلف أساليب معيشته، ولذلك لا بد من منهج عقلي يختلف عن ذلك المنهج النقلي ليلائم مظاهر الحياة الاجتماعية دائمة التغير(١٧).

ولم يُسَلِّم الدكتور سعيد بنقد الأهواني للمنهج الفقهي، لأن أثمن ثمرات الفكر الإسلامي هي التي نبتت في أرض الفقه، وما استطاع الفكر الإسلامي أن يثري الثقافة إلا

---

(١٤) سعيد إسماعيل علي: مشكلة المنهج في دراسة التربية الإسلامية، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد الثاني، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٤م، ص ص٥٨ -٥٩.

(١٥) المرجع السابق، ص٦٦.

(١٦) أحمد فؤاد الأهواني: التربية في الإسلام أو التعليم في رأي القابسي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٥م.

(١٧) سعيد إسماعيل علي: مشكلة المنهج في دراسة التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص٦٩.

عندما وجد فقهاء فهموا هذا المنهج فهماً سليماً، فإذا كان هذا المنهج يلزمنا باتباع ما جاء في القرآن والسنة فإنه لا يحجر على عقولنا إذا لم نجد فيهما رأياً صريحاً بخصوص مسألة من مسائل الحياة، وإنما يدعونا إلى الاجتهاد بالرأي وتحكيم المصلحة العامة[١٨].

وانتهى الدكتور سعيد إلى القول بأن اتباع المنهج الفقهي في دراسة التربية الإسلامية لا يعني الاتباع الحرفي في جميع جوانب المنهج، لأن مسائل التربية تختلف في بعض الجوانب عن المسائل التشريعية، لأنها تتصل في كثير من الأحوال بأمور معاشية متغيرة بتغير الزمان، وتختلف باختلاف المجتمعات، ومن هنا كان اعتمادنا أساساً على القرآن والسنة إذا وجدنا فيهما رأياً أو حكماً يتصل بما نحن بصدده، فإذا لم نجد، كان الرأي وكانت التجربة الاجتماعية هي مصدرنا، بل إننا لا نتقيد برأي مفكر سابق إذا كان رأيه يتعارض مع منطق العقل المعاصر ومصلحة المجتمع متقيدين بالإطار الإسلامي العام كما نستدل عليه من القرآن أولاً فالسنة ثانياً[١٩].

تعقيب:

الحق أن المنهج الفقهي ليس بمنهج جديد في دراسة التربية الإسلامية، بل سبق أن استخدمه الفقهاء المتقدمون في دراسة موضوعات وقضايا تربوية كابن سحنون والقابسي ... وغيرهما، لكن طرحه كمنهج في مجال الدراسات التربوية والنفسية المعاصرة من المنظور الإسلامي إلى جانب المناهج العلمية الأخرى (التاريخي – الوصفي – التجريبي) يعد عملاً مقدراً وله قيمته العلمية، لا سيما وأنه يتسق تماماً مع ما تم طرحه من قبل في مجال المصادر، لأن المنهج الفقهي يعتمد بالأساس على المصادر التي تم الحديث عنها، وهي القرآن والسنة وأقوال الصحابة والعرف ومصالح الناس، كمصادر نعتمد عليها في دراسة التربية الإسلامية، ولعل هذا كان يستوجب أن يكون الترتيب الطبيعي في الكتابة يبدأ أولاً بالمنهج، ويليه بعد ذلك الحديث عن المصادر، على اعتبار أن المصادر تتحدد بتحديد المنهج، وخاصة في المنهج الفقهي بالذات، الذي يعتمد على مصادر وأصول خاصة، وهو عكس ما طرحه الدكتور سعيد، لكن التفسير الذي يمكن تقديمه هنا هو أن الخطة العقلية لترتيب الموضوع كانت واضحة في ذهن الدكتور سعيد لكن تنفيذها في دراسات جعلته يبدأ بالمصادر التي تشكل أصول المنهج ودعائمه كأرضية علمية لطرح المنهج فيما بعد.

---

(١٨) المرجع السابق، ص ٧٠ –٧١.

(١٩) المرجع السابق، ص ٧٢، ٧٣.

غير أن المُلاحَظ واقعياً اليوم هو أن هذا المنهج أصبح في مقدمة المناهج التي تتناولها كتب مناهج البحث في مجال التربية الإسلامية[٢٠] ، ولا تكاد تخلو دراسة في التربية الإسلامية من استخدام هذا المنهج، على اختلاف نوعية ومجال هذه الدراسات، ولا سيما الدراسات المتصلة بالتأصيل للموضوعات والقضايا التربوية من المنظور الإسلامي، وهذا يبرز بوضوح الجهد التأسيسي والريادي لما طرحه الدكتور سعيد في مجال البحث العلمي في التربية الإسلامية.

(٢٠) محمود يوسف الشيخ: مناهج البحث في التربية الإسلامية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٣، ص ص ١٩ – ١٠٧.